

الحلف العربي والموسوعة العربية

للدكتور عبد الرحمن شهنندر

« مقال اقتبسه لقراء (المعرفة) حضرة الزعيم السوري الكبير الدكتور
شهنندر من بعض خطبه الحياضية والاجتماعية في موضوع الحلف العربي »

لقد حمل الألمان حملة منكورة على السياسة الخيالية الواسعة التي اندفع فيها أنور باشا وطلعت
باشا وأحمد جمال باشا وغيرهم من زعماء الترك الاتحاديين في إبان الحرب العامة ، ودعا المارشال
(هند نيرج) هذه السياسة في مذكراته صفححة ٢٢٩ « أحلاماً سياسية شرقية » والأحلام
لا تبني الممالك ولا تشيد المعازل القومية ، وقال بصدها « وكان علينا أن نطلب من الترك
الأقلاع عن هذه الخطط البعيدة المرمى ، وأن يبيعوها بالحقائق الحربية الملموسة ، بيد أننا
وبالأسف ذهبنا مساعيناً أدراج الرياح ، وكان النفعيون والمتعصبون في القسطنطينية لا يقر
لهم قرار مالم تسقط مدينة (باكو) بأيدي الترك ، في حين كان صرح المستملكات التركية القديم
في سورية والعراق متداعياً للانهار . »

يمثل هذه الجملة الفاسية حكم اخصائي حربي عظيم كاللارشال (هند نيرج) على جميع تلك
السياسة الوهمية التي تفخ روحها هؤلاء الرجال المتدفعون ، وهي تستخلص في أنهم حلموا بتأليف
دولة كبرى تضم شتات العناصر الطورانية الموجودة في الأناضول والقفقاس وأذربيجان
والتركستان الشرقية في الصين والتركستان الغربية في روسيا ، تحت لواء الخليفة في الاستانة .
وبهمنا والشرق الأدنى يعالج اليوم قضية كبرى كالقضية العربية — ألا يرى أصحابها بأنهم أهل
أحلام شرقية وطلاب غايات لا تتفق والعالم الصحيح في شيء . فعلينا والحالة هذه أن نتبسط
في هذا الموضوع بعض التبسط ونبين الغاية العملية التي يمكن تطبيقها منذ الآن توطئة لغيرها
من الغايات المتعلقة بتعاون الناطقين بالضاد ، وأن نقول بكل جلاء : إن الشرط الجوهرى لتأليف
حلف عربي بالمعنى الاصطلاحي الصحيح هو أن تكون البلدان العربية التي تنشده متمتعة
باستقلال عملي لا شائبة فيه ، وهذا غير متيسر في الآونة الحاضرة ، مادامت بعض الاقطار

العربية التي يجب أن تكون في مقدمة المتحالفين مرتعاً للدول الاستعمارية ، فمن الناقض السياسي أن تدعى الدخول في مثل هذه المحالفة .

و يلوح لي أن السبب الأكبر الذي أدى إلى القال والقييل حول مشروع «الحلف العربي» الذي نوهت به الصحف منذ حين ، و ذكرت مدار حوله بين الحكومات العراقية والحجازية واليمينية والشرقدنية هو خلومعاجتنا وكتبتنا العلمية من تعريف المصطلحات الحديثة تعريفاً مضبوطاً ، فلو قالت هذه الكتب إن « الاتحاد » مثلا ، يعني عند الاوربيين (فدراسيون) « والاندماج » يعني (union) و « الحلف » يعني (Confédération) ما وقعنا في هذا الارتباك . و « الاتحاد » يدل في الكتب السياسية الحديثة على نوع من الحكم متصل منفصل في آن واحد ، ولا يحلم به أحد من المشتغلين بالقضية العربية الآن معها كان خياله واسعاً ووازعه العلمي ناقصاً ، وهو يعد كإلا منشوداً حتى في أوروبا ، والمثال البارز عليه حكومة (سويسره) المؤلفة من المقاطعات (كانتونات) المنبانية في سلاطاتها وفي لغاتها ، وحسبها نجاحاً أن تجتمع فيها الطليانية والفرنسوية والالمانية على صعيد واحد ومائدة واحدة . وأما الحلف (الكونفدراسيون) فهو بعيد عنا أيضاً ، ونحن في المرحلة الحاضرة ، لأن الشرط الاساسي في تأليفه هو أن تتمتع الوحدات الداخلة فيه باستقلال صحيح . قال الاستاذ (ليكوك) في كتابه « مبادئ السياسة » صفحة ٢٣٩ ما ترجمته « وليس الحلف دولة واحدة وإنما هو مجموعة دويلات ذات سيادة مستقلة قد اتحدت فيما بينها على شروط معينة محدودة ، ولكل واحدة منها من الوجهة الشرعية حق الانسحاب متى شاءت . »

والكتب السياسية مجمعة على أنه ليس في العالم اليوم حلف بمعنى (الكونفدراسيون) بل المثال التاريخي الذي ينطبق عليه هو الحلف الذي عقدته الدويلات الألمانية في سنة ١٨١٥ ودام الى سنة ١٨٦٦ ولا أرى بأساً أن أشير هنا اليه بشيء من التفصيلات لما لموضوعاته من الشبه العظيم بالموضوعات التي نعالجها . وقد ذكر المؤرخون أن في مقدمة الاسباب التي أدت إلى تأليفه ما عاتته تلك الدويلات من الآلام الممضة بسبب الحروب التي أضرم نارها (نابليون بونابرت) . والشعوب الحية تستفيد من الآلام عادة و يتقارب بعضها من بعض ، لأن الألم هو المدرسة التي تربي الرجال .

تألف هذا الحلف من ثمان وثلاثين دويلة ، كل واحدة منها مستقلة بشؤونها الداخلية ولها حق الاتصال بالدول الأجنبية على شرط أن لا تعمل عملاً يضر بسلامة أي عضو آخر أو

بسلامة المحاكمة نفسها ، وكان على رأس الجميع سلطة مركزية قوامها مجلس يدعى (ديت) يلتئم في فرانكفورت ، وصلاحيته سن الشرائع الدولية والدساتير الأساسية الخاصة بشؤون الحلف من خارجية وداخلية وحرية وعقد المعاهدات وإرسال السفراء وقبولهم وإعلان الحرب على الدول الاجنبية إذا هي هددت أراضي الحلف . وكان لكل دولة الحق بأن تحافظ على جيشها الخاص وحكومتها وترتيبها التخريجي الديبلوماسي . وظل الأمراء من الوجهة العملية ملوكاً في دويلاتهم ، وكان مجلس الحلف أو (الديت) عبارة عن مؤتمر مؤلف من سفرائهم ، ولكل سفير منهم عدد من الاصوات في الاقتراع متناسب مع مكانة الدولة التي يمثلها . وقد اعتمد هذا المجلس على سلاح التماس ، لأنه لم يكن له جيش خاص يحميه ويذود عنه ولا جرم أن الصيغة التي اصطنع بها كانت نسوية . ونرى مما تقدم أن السيادة التامة على الأعضاء الذين شملهم الحلف كانت موزعة بين مجلس الحلف من جهة ، وبين الحكومة المحلية في كل دولة من جهة أخرى .

هذه بعض معلومات عن الحلف الجرمانى أرجو أن تنير لنا الطريق في معالجة قضيتنا العربية ، وكل ما نتدل به من هذا التحليل التاريخي والسياسي هو أن عقد حلف بين الدول العربية في حانها الحاضرة — فضلاً عن عقد ائتلاف — هو من باب الأحلام التي أشار إليها المارشال (هندنرج) في مذكراته ، إذ كيف يعقل أن يدخل الحجاز ونجد واليمن والعراق وسورية وشرق الاردن وفلسطين ومصر وطرانس وتونس والجزائر ومراكش تحت سلطة مجلس واحد مؤلف من مندوبين عن هذه الاقطار وله صلاحية عقد المعاهدات وإرسال السفراء وقبولهم و إعلان الحرب على الدول الاجنبية ، في حين أن بعض هذه الاقطار إما ملحق بالدول الاستعمارية مباشرة أو موضوع على استقلاله من الحواجز ما يحول دون تمتعه بسيادته القومية تمتعاً صحيحاً ؟ . وما لم يكن لهذه الاقطار وزارات خارجية حرة تتصرف في الامور بحسب ما توحيه اليها مصالحها القومية ، لا بحسب الاوامر التي تصدر اليها من الخارج فكل اتفاق فيما بينها لا يجوز بوجه من الوجوه أن يدعى حلفاً . على أن هذا الكلام لا يقل من قيمة كل اتفاق تعقده هذه الاقطار ليكون توطئة للعمل القومي الكبير القادم كما فعل رئيس حكومة العراق نوري باشا السعيد في الحجاز أخيراً ، حيث عقد معاهدة بحسن الجوار واتفاقاً على التحكيم في الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين القطرين العربيين الشقيقين ، وعلى الدخول في مفاوضات من أجل إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات البلادين وإبطال جوازات السفر ، والتعاون على ما فيه مصلحة المملكتين من الوجهة العلمية والفنية .

وإذا كان عقد حلف عربي بين الاقطار التي ذكرناها غير متيسر الآن للأسباب التي نسردها ، فإن الاتفاق على مثل هذه الأُسُس بين الحجاز ونجد من جهة والعراق من جهة أخرى ، يعد عملاً قومياً ذا قيمة كبيرة . ورفع الحواجز الجمركية بين القطرين الشقيقين هو في الواقع منطبق على قاعدة (الزوالقرين) التي تمشى عليها الحلف الجرمانى ، فكانت توطئة جوهرية للإمبراطورية الالمانية التي أعلنت فيما بعد في سنة ١٨٧١ .

أما التعاون على مافيه المصلحة العلمية والفنية ، فهو رمز الحركة الكبرى التي تتمخض بها الاقطار العربية الشاسعة من الخليج الفارسي في الشرق ، إلى بحر الظلمات في الغرب ، لأن الناطقين بالضاد أدركوا بعد غتلة عميقة تلك الحقيقة العملية البسيطة ، وهي أن رابطة اللغة حصن منبع في الجهة الاجتماعية ، وأن مقام الامة في سلم الارتقاء هو على قدر سمو اللغة التي تتكلم بها ، وكل من يضع لها كلمة جديدة لمعنى مبتكر رفيع إنما يفتح لسلطانها مدنية جديدة في ملكة الحضارة وسيبحث الاحفاد في اغتنا ومعاجمتنا وكتبتنا الفنية والعلمية والادبية عن مبلغ عقولنا وأرواحنا لأن هذه المدونات هي سجل تفسيبتنا وعقليتنا . وأرى من الواجب أن تشجع بعض الاقطار العربية منذ الآن على توحيد برامجها التعليمية . وأظن أن مثل هذا العمل القابل للتطبيق يكون من أنفذ الوسائل للتقريب بين رجال المستقبل وإعدادهم للتعاون الوطنى المنشود .

ومتي تكملت الجهود المصرية الآن لعمل الموسوعات العربية بالنجاح ، وحازت مصر والعراق قصب السبق في هذا المضمار بإبراز هذا الاثر النافع إلى حيز الوجود على أيدي أى حزب أو بواسطة أى رجال ، فإن الثقافة العربية تكون قد خطت بفضل هذين القطرين العربى خطوة واسعة إلى الأمام ، وحق للناطقين بالضاد حينئذ أن تكون لهم كما كان لأجدادهم حصه التطور العلمى العالمى ، وانصيب فى التهذيب العام .

ومن زعم أن الاستقلال فى هذا العصر يدوم من غير علم يؤيده وينير طريقه ، وتهذيب يشدأزره ويلم شتاته ، فهو من أهل الأوهام والأحلام .

عبد الرحمن شهندر

« المعرفة » تتقدم بجزيل الشكر لحضرة الزعيم السوري الكبير الدكتور شهندر ، على رأيه الجليل فى مشروع الموسوعة العربية ، وزرجو أن يعنى حضرات الكتاب والمفكرين يبحث هذا الموضوع وإخراجه من حيز القول الى حيز العمل ، ويسر « المعرفة » أن تعرف آراء حضراتهم فى ذلك .